مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.649
18 May 1993
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والاربعين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم بجنيف ،
يوم الثلاثاء ، ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد جون ليغ (كندا)

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٤٩ لمؤتمر نزع السلاح .

نظرا لان الرئيس الحالي للمؤتمر ، السفير شانون ، قد استدعي الى أوتاوا لإجراء مشاورات ، فإني أتشرف بأن أحل محله اليوم وفقا للمادة ١٠ من النظام الداخلي .

وأود في البداية أن أرحب بحرارة باسم المؤتمر وبالأصالة عن نفسي بالسفير دوبريف ممثل بلغاريا الجديد ، الذي يحضر اليوم الجلسة العامة للمرة الأولى . وأنا إذ أفعل ذلك أود أن أؤكد له تعاون وفد بلادي معه في أعمال المؤتمر .

وتذكرون أن الرئيس أعلن في الجلسة العامة الأخيرة في الجزء الأول من دورة المؤتمر السنوية أنه يعتزم أن يقدم الى المؤتمر في مطلع الجزء الثاني من الدورة التوصية الواردة في الفقرة ١٣ من التقرير المرحلي عن الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الذي تم تعميمه بوصفه الوثيقة CD/1185 ، فيما يتعلق بمواعيد عقد الدورة التالية للفريق المخصص . وبالتالي فسوف أفعل ذلك في هذه الجلسة العامة ، متى انتهينا من الاستماع الى المتحدثين الذين طلبوا الكلمة اليوم .

ولدى على قائمة المتحدثين اليوم ممثل أستراليا وممثل المكسيك .

والآن أعطي الكلمة لممثل أستراليا ، السفير أوسوليفان .

السيد أوسوليفان (أستراليا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، نظرا لانني أتحدث للمرة الأولى أثناء فترة رئاسة كندا للمؤتمر ، أود أن أهنئكم وأهنىء السفير شانون على الاضطلاع بمهمة قيادة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم دعم الوفد الاسترالي الكامل لكم .

وأود أن أقدم بعض التعليقات على آخر تقرير مرحلي قدمه الى هذا المؤتمر فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في الترتيبات التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، والذي تضمنته الوثيقة CD/1185 ، التي أشرتم إليها للتو والتي سننظر فيها في وقت لاحق من هذا الصباح .

وأود منذ البداية أن أؤكد تقدير استراليا للعمل الذي يقوم به الفريق ، وبخاصة الدكتور داهلمان ، رئيس الفريق . وفي الواقع ، كان العمل الهادىء الذي يقوم به الفريق طوال سنوات عديدة سادتها الأزمات السياسية يمثل التقدم الملموس الوحيد الذي يتحقق برعاية المؤتمر في اتجاه انجاز معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

وأعرب عن شكر استراليا للمعنيين بهذا العمل: فجهودهم المتأنية وضعت لنا أساسا تقنيا متينا يمكن أن نبني عليه الاجراءات القانونية المتعددة الأطراف لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

ويؤكد التقرير المعروض علينا اليوم أن التقنيات السيزمية توفر للمجتمع الدولي تكنولوجيا موثوقة بالقدر الذي يكفي لتشكيل لب نظام التحقق في معاهدة مقبلة للحظر الشامل للتجارب النووية .

وسيكون هذا اللب بالطبع بحاجة الى استكماله بأساليب تحقق أخرى . وكما يبين التقرير ، سيتطلب الأمر أيضا مواصلة تعزيز التقنيات السيزمية وتطوير النهج التقنية المتعلقة بشبكة التحقق العالمي المتوقعة .

غير أننا نرى بوضوح الدعاية المركزية "النظام متكامل للتحقق" من معاهدة حظر التجارب ، نظام يشكل رادعا عالميا موثوقا ضد التجارب النووية في المستقبل .

سيدي الرئيس ، إنني أبدي هذه الملاحظات الأولية لأنه يبدو لوفد بلدي أن الأثر التراكمي للتطورات الدولية التي تؤثر في قضية حظر التجارب النووية كبير لدرجة أن المجتمع العالمي - لا سيما مؤتمر نزع السلاح - سوف يتطلع قريبا جدا الى جني ثمرة عمل فريق الخبراء العلميين . ثمرة تتمثل في نظام ناضج تماما للتطبيق العملي والموثوق لأفضل ما وصل اليه علم الاهتزازات للتحقق من الامتثال لمعاهدة حظر التجارب .

وتؤيد أستراليا في هذا الصدد موقف السياسة العامة الذي أعلنته وشرعته الولايات المتحدة مؤخرا في البيان الذي ألقاه الرئيس كلينتون في ٢٣ نيسان/أبريل: إننا نشارك الاعتقاد بأن انجاز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي أن يكون عملية ذات أولوية عالية يحدد لها جدول زمني محدد .

لقد قدم المجتمع الدولي في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ مستويات غير مسبوقة للدعم لقرار يدعو الى تحقيق تقدم نحو التوصل الى معاهدة للحظر

الشامل للتجارب النووية . كما شهدنا مستوى غير مسبوق لنشاط بنّاء قامت به الدول الحائزة للأسلحة النووية في تطبيق إعلانات وقف التجارب ، وفي اقتراح أطر استشارية سابقة على التفاوض ، وفي الاتفاق على تخفيضات جذرية في ترسانات الأسلحة النووية القائمة وتنفيذ هذه التخفيضات .

ولقي بعض هذه المبادرات حظوة صاحبها التقدير العام الايجابي المناسب ، بينما نفّذ البعض الآخر بطريقة أكثر تواضعا وبضجيج أقل .

بيد أن أستراليا ترى أن مناخ مناقشات معاهدة حظر التجارب تغير بشكل جذري ، وأن ذلك الزخم نحو المفاوضات سوف يستمر في الزيادة ، بما في ذلك على وجه التحديد هنا في مؤتمر نزع السلاح .

وكما يتضح من ولاية فريق الخبراء العلميين ، فإن هذا الفريق هو هيئة تقنية فرعية من هيئات هذا المؤتمر . ويتمثل دوره في توفير المعلومات التقنية لتغذية مناقشة سياسية محددة تجرى بين الوفود الوطنية في المؤتمر (أو على وجه التحديد بدرجة أكبر في اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية) . ويتطلب ذلك علاقة وثيقة وتعاونية يؤسفني أن أقول أنها كانت الاستثناء وليست القاعدة على مدى السنوات الماضية ، مما يعزى بدرجة كبيرة إلى ركود المناقشات السياسية .

ومع ذلك ، فإن الأوقات تتغير . ويوجد الآن تركيز أكبر في اللجنة المخصصة على المسائل المتعلقة بالحظر الشامل للتجارب النووية وعلى الآثار العملية . وتعتبر أستراليا أن الوفود فرادى - وربما المؤتمر ككل - بحاجة الى ضمان إعلام فريق الخبراء العلميين على نحو كامل بتفاصيل المناقشات السياسية في اللجنة المخصصة وبالخيارات المتاحة . ومن ناحية أخرى ، آن الأوان في رأينا ليعيد الفريق النظر في أسلوبه في تقديم التقارير . فآثار التحقق من المعاهدة ، التي تترتب على الأعمال السيزمية الدقيقة التي يضطلع بها الفريق يجب أن تبلغ فورا وبوضوح وجلاء لأعضاء المؤتمر من غير المتخصصين العلميين . وستكون هناك حاجة متزايدة الى قيام الفريق بتلبية احتياجات التفاوض الفعلية والمباشرة في هذا المحفل بتقديم أفضل المعلومات العلمية المتاحة .

وبدون مثل هذا النهج التعاوني ، سيتعذر على المؤتمر أن يستكمل ولاية التفاوض على معاهدة حظر التجارب بشكل مرض . وما كان يعتبر مرضيا عندما كان الفريق بديلا فعليا للمناقشة السياسية في المؤتمر لن يكون مرضيا لدعم مفاوضاتنا المقبلة ، أو حتى لإجراء مناقشات جادة قبل التفاوض .

وبالتالي ، فإن استراليا على استعداد لقبول اقتراح الفريق بشأن اجتماعه مرة أخرى في جنيف من ٢٦ تموز/يوليه الى ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، الوارد في الفقرة الأخيرة أو قبل الأخيرة من التقرير الذي سوف ننظر فيه بعد بضع دقائق . ونرى أن هذه فرصة لتحقيق تقدم كبير في العمل المتعلق بالتحقق السيزمي - وهو يمثل أولوية قصوى - وفقا للأولويات السياسية المشار اليها أعلاه . وسيتيح الاجتماع أيضا فرصة لإعادة النظر في علاقات العمل بين المؤتمر والفريق ، وينبغي أن يسفر الاجتماع عن تحديد شراكة أكثر وضوحا وانتاجية .

لقد درست أستراليا بعناية محتويات الوثيقة CD/1185 . ونحن نؤيد الغالبية العظمى من هذه المحتويات ، ونرحب بتوافق الآراء التقني الناشىء بشأن الشكل الممكن للشبكة العالمية للمحطات السيزمية . ونرحب بوجه خاص بالعرض السخي الذي قدمته الولايات المتحدة بتقديم نموذج بدئي للمركز الدولي لمعالجة البيانات الاهتزازية لاستخدامه في جهود التطوير التعاونية . ونوصي كذلك بأن تطلع سائر الوفود على تقرير الفريق عن الاختبار التقني الثاني .

والآن أجد من الضروري أن أعلق على عدد من جوانب التقرير التي لا يسعنا الاتفاق معها ، والتي ترى أستراليا أنها تؤكد الحاجة الى قيام علاقة أوثق وأكثر حساسية ومسؤولية بين المؤتمر والفريق .

ان ناتج عمل الفريق بحاجة الى أن يكون ميسور الفهم بدرجة أكبر بالنسبة لمحفل التفاوض الذي يخدمه الفريق . وهذا المطلب يؤثر في كل من الأسلوب الحالي لكتابة التقارير ومضمون هذه التقارير . فالعلم الممتاز يستحق تفسيرا ممتازا بلغة الشخص العادي والمقصد في النهاية هو تقديم المعلومات للمحفل التفاوضي غير المتخصص في العلم . ويتطلب ذلك تقديم اجابات تقنية عن أسئلة سياسية بصورة أساسية يقتضيها الموضوع نفسه ويثيرها المفاوضون . وهو يتطلب بالمثل استعدادا لدى المحفل التقني لطلب التوجيه السياسي عندما تقتضي صياغة الاجابات التقنية تحديدا أفضل للخيارات السياسية موضع البحث .

وهذا نوع من الحصافة والتفاعل الذكي ، وكلاهما يتفق تماما مع ولاية الفريق . غير أن الحالة الراهنة للعلاقات بين المؤتمر والفريق تبدو بحاجة الى بعض التعديل من أجل تحقيق مثل هذا الغرض .

وثانيا ، فقد شعرت أستراليا بخيبة الأمل لما لاحظت أن ما نفهم أنه الحاجة السياسية المتعاظمة والملحة إلى استكمال تفاصيل نهج عالمي للتحقق السيزمي لا يتجلى

في الوثيقة CD/1185 وكنا نأمل ، شأننا شأن سائر أعضاء المؤتمر أن نجد تفاصيل واضحة للمسائل التقنية التي لا تزال معلقة ، وعرضا للاستراتيجيات والجداول الزمنية النهائية التي وضعها الفريق لاستكمال أعمال البحث السيزمي اللازمة بطريقة تتقيد بحدود زمنية .

ونود بصفة خاصة معرفة المزيد عن تكاليف خيارات انشاء شبكة التحقق السيزمي ، بحيث نستطيع أن ندرس بمزيد من الواقعية التزامات الدول الأطراف بموجب معاهدة حظر التجارب .

وثالثا ، استرعى انتباهنا عدد من التعليقات في التقرير يبدو أنها تؤثر بشكل خاص على المسائل التي تقع في اطار سلطة التفاوض السياسية في المؤتمر ، حيث لا يوجد حتى الآن اتفاق سياسي .

فبقدر ما نعلم ، وعلى عكس ما تنطوي عليه الفقرة ٨ من الوثيقة CD/1185 ، لا يوجد اتفاق في المؤتمر على أن شبكة بيانات التحقق من المعاهدة ستقتصر على البيانات "السيزمية" . وفي ضوء المناقشات المرتقبة حول التحقق غير السيزمي في اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ، يبدو استبعاد البيانات غير السيزمية منذ البداية (حتى اذا كانت تتصل بالظواهر الاهتزازية) ، افتراضا غريبا وغير مفيد .

ويعزز هذا الاستنتاج أن التقرير السابق للفريق (CD/1163) ، الصادر في آب/أغسطس ١٩٩٣ يتوخى على وجه التحديد "مواصلة مناقشة أعمال الفريق المقبلة ، بما في ذلك ادراج بحث التكنولوجيات الجديدة" في الدورة الخامسة والثلاثين . وسيكون محل تقديرنا أن يعكس تقرير الفريق المناقشات التي أجراها حول الكيفية التي سيسمح بها عمله الجاري لادراج بحث مختلف التكنولوجيات الجديدة غير السيزمية التي قد تكون مناسبة .

وبالمثل استرعى انتباهنا التأكيد الذي ورد في نهاية الفقرة ٩ من التقرير ، على أن تفسير أي بيانات للتحقق سوف يترك لكل دولة مشتركة على حدة ، وأنه "ليس دورا يقوم به مركز البيانات الدولي أو أي جزء من النظام العالمي" . ومن شأن أي قرار من هذا القبيل ، إذا تضمنته معاهدة لحظر التجارب ، أن تكون له بالطبع آثار بعيدة المدى بالنسبة لنظام التحقق . وسيكون بوضوح خيارا سياسيا وليس تقنيا . وإذا كان خيارا سياسيا ، وجب أن يقرره المفاوضون . وربما يكون من الضروري لأغراض أعمال البحث التقني التي يقوم بها الفريق ، التركيز على صيغة مقتضبة بطريقة اصطناعية لشبكة البيانات قد يطلبها المفاوضون في النهاية . بيد أنه يلزم أن تأخذ الأعمال

الجارية في الاعتبار أن نماذج مختلفة ، معظمها يشمل نظاما مركزيا لمعالجة البيانات وتحليلها/تفسيرها ، يجري بحثها باهتمام من قبل وفود المؤتمر .

وفي رأينا أنه على الأرجح بدرجة كبيرة أن ينطوي الناتج النهائي لمعاهدة حظر التجارب على انشاء منظمة مركزية تكلفها الدول الأطراف بمهام معالجة البيانات وتحليلها مركزيا . ولا نرى ما يدعو الى الاعتقاد بأن الاعتبارات السياسية والعملية التي دفعت المفاوضين الى اعتماد سياسة التحقق والامتثال هذه في سائر صكوك تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف (مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية) لا تنطبق أوليا على معاهدة حظر التجارب النووية . وفي الواقع ، فإن هناك فوائد سياسية وعملية واضحة في وجود آلية للتحقق والامتثال تديرها منظمة متعددة الأطراف ، وبالتالي نزيهة ، قادرة على تمثيل مصالح جميع الدول الأطراف بطريقة مستنيرة وملتزمة .

وعلى أي حال فإني أرى أنه حتى المعالجة المركزية للبيانات السيزمية لحل الاختلافات التقنية "البسيطة" لا بد بالضرورة أن تتضمن ممارسة بعض وظائف التحليل المركزي .

انني أشير هذه النقاط لكي أبين امكانات تحقيق تعايش أكثر انتاجية بين المؤتمر ومستشاريه التقنيين . وهناك في الوقت الراهن خطر من أن لا يكون هناك تقدير للعمل السيزمي التقني الرفيع المستوى ولما يمثله من إنجاز ضخم ، وألا يحقق المؤتمر الفائدة الكاملة من خبرة الفريق في تصميم نظام للتحقق من معاهدة حظر التجارب النووية يقوم على "العلم الجيد" .

ومن ناحية أخرى ، فإنه بدون الاتصال الجيد والتلاحم بين الفريق والمؤتمر الذي يخدمه ، سيكون هناك أيضا خطر إهدار موارد علمية ممتازة بعيدا عن التعاون والتنسيق بصورة كاملة مع فكر المفاوضين .

وتتضمن التدابير التي قد تساعد هذه العملية ما يلي:

- مراجعة شكل ومحتوى التقارير المنتظمة التي يقدمها فريق الخبراء العلميين الى المؤتمر ، والاتصال الرسمي للمؤتمر مع الفريق (بما في ذلك الردود على التقارير) ؛
- ثانيا ، أن يقرر عدد أكبر من وفود مؤتمر نزع السلاح المشاركة في عمل فريق الخبراء العلميين ؛

- ثالثا ، أن تتخذ الوفود تدابير لتعزيز سياستها الداخلية والتنسيق التقني (على سبيل المثال زيادة عدد الدبلوماسيين الذين يحضرون اجتماعات الفريق ، وحضور مندوبين من الفريق اجتماعات اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ، وما إلى ذلك) ؛
- وأخيرا ، إيجاد روابط رسمية منتظمة بدرجة أكبر ، ومنظمة بين الفريق واللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية .

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل أستراليا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة .

وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك ، السفير مارين بوش .

السيد مارين بوش (المكسيك) (الكلمة بالأسبانية): سيدي الرئيس ، انني أعبر عن سرورنا البالغ لرؤيتكم اليوم في منصب رئيس المؤتمر ، وأرحب ترحيبا قلبيا بالممثل الجديد لبلغاريا ، وأعرب عن أطيب تمنياتنا لسلفه السفير ديتشيف .

ويود وفد المكسيك ونحن نستأنف أعمال هذا المؤتمر أن يقدم بيانا موجزا عن البند الرئيسي في جدول أعمالنا ، وهو الحظر الشامل للتجارب النووية . وقد حدثت أثناء عطلتنا بعض التطورات الهامة في شأن هذه المسألة ومسائل أخرى تتعلق بنزع السلاح النووي .

ومنذ بضعة أيام ، اعتمدت جمعية الصحة العالمية السادسة والاربعون قرارا تطلب فيه من محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا بشأن السؤال التالي: بالنظر الى الآثار الصحية والبيئية ، هل يشكل استخدام دولة ما الأسلحة النووية في الحرب أو في أي نزاع مسلح آخر انتهاكا لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي ، بما في ذلك دستور منظمة الصحة العالمية؟

وعلى مدى الشهر الماضي ، عقدت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة دورتها السنوية ، ونجحت في التوصل الى وثيقة بشأن نزع السلاح الاقليمي . ونحن نحيي ونقدر عمل السفير هوفمان ممثل ألمانيا بصفته رئيسا للفريق العامل المختص . بيد أن الهيئة لم تتمكن في استكمال عملها بشأن البند المتعلق بالعلم والتكنولوجيا . كما أنها لم تسجل أي حركة ملموسة بشأن بند نزع السلاح النووي . ويبدو أن هناك وفودا مهتمة بنزع الأسلحة التقليدية أو نزع السلاح الاقليمي ، بدرجة أكبر كثيرا من اهتمامها بالمسائل المتصلة بالبنود ذات الأولوية المتعلقة بإزالة جميع أسلحة التدمير الشامل ، وعلى الأخص الأسلحة النووية . ولا بد أنكم ، سيدي الرئيس ، تمكنتم من تأكيد ذلك أثناء فترة رئاستكم لهذا المؤتمر .

وقد حضر البعض منا في الأسبوع الماضي في نيويورك الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وأصبح واضحا أيضا هناك أن بعض الوفود ، ومعظمها ينتمي الى مجموعات البلدان من أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية وبلدان أخرى ، تفضل أن تكون عملية التحضير روتينية ومغلقة . أما نحن ، فإننا على العكس ، ومعنا البلدان غير المنحازة ، دعونا الى أن تكون العملية التحضيرية شفافة ، أي مفتوحة للجمهور ، والمنظمات غير الحكومية ، وبالدرجة الأولى للدول غير الأطراف في المعاهدة ، التي يهمها حضور الاجتماعات . وفضلا عن ذلك ، فإننا مقتنعون بأن مؤتمر ١٩٩٥ بشأن معاهدة عدم الانتشار يتطلب اعدادا ضخما . وفي جميع المؤتمرات الدولية الحديثة ، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في العام الماضي ومؤتمر حقوق الانسان المقرر عقده في حزيران/يونيه القادم ، كان هناك إعداد مفصل للوثائق الختامية التي أدت المنظمات غير الحكومية في صياغتها دورا هاما ، حثتها على القيام به على وجه التحديد البلدان الغربية وبلدان أخرى .

وشددت غالبية كبيرة من الوفود المشتركة في اللجنة التحضيرية لمؤتمر ١٩٩٥ على الأهمية التي يمكن أن تكون لمعاهدة تحظر جميع التجارب النووية الى الأبد بالنسبة لمستقبل معاهدة عدم الانتشار . ونحن نشاطر الرأي القائل بأن الوضع الدولي فيما يتصل بهذه المسألة موات بشكل خاص .

وهناك ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية تطبق وقفا للتجارب ، وفي دولة رابعة يوجد وقف بحكم الواقع . وقد أعلن الوقف في تلك الحالات من جانب واحد ، وكان له تأثير ايجابي قوي . ومن شأن إبطال هذا الوقف من جانب واحد أن يسبب دون شك سلسلة من ردود الفعل لدى البلدان الأخرى ، وعندئذ نعود سريعا الى الممارسات السابقة بدلا من أن نسعى الى تحقيق عالم أقل تسليحا وبالتالي أقل تعرضا للخطر . لذلك من الضروري أن نناضل من أجل استمرار وقف التجارب بينما ندفع حركة المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . ولنعمل في الوقت نفسه على نحو مكثف في اللجنة المخصصة التي يرأسها السفير تاناكا . ونحن ننتظر بشغف واهتمام توزيع صيغة منقحة لمشروع معاهدة حظر التجارب ، الذي أعلنت عنه السويد .

وقد تابعت حكومتي باهتمام تطور سياسة فرنسا والولايات المتحدة وروسيا في مجال التجارب النووية . ونحيي المبادرات الفرنسية في هذا الميدان . ويسرنا فيما يتعلق بالولايات المتحدة أن نسمع عن الجهود المبذولة للتوصل بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ الى حظر متعدد الأطراف وشامل لجميع التجارب وفقا للتشريع الذي وافق عليه كونغرس الولايات المتحدة في العام الماضي . ونحن مقتنعون بأن التفاوض على معاهدة

لحظر التجارب في محفل متعدد الأطراف مثل محفلنا ، هو أفضل وسيلة لبلوغ أحد غايات نزع السلاح الرئيسية التي حددها المجتمع الدولي . إن من شأن مثل هذه المعاهدة ، ضمن أمور أخرى ، أن تكفل تعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية ، وتجنب ظهور دول أخرى حائزة للأسلحة النووية واستمرار التحسينات النوعية في الترسانات القائمة بالفعل .

وادارة الولايات المتحدة تدرس في الوقت الراهن مختلف الخيارات في هذا الشأن . وهناك داخل تلك الحكومة من يدعو الى حظر للتجارب النووية يقتصر على التجارب التي تزيد قوتها على كيلوطن واحد . ويصر آخرون على استمرار تنفيذ برنامج التجارب المتوخى في التشريع القائم حتى عام ١٩٩٦ . وأخيرا ، فقد دافع البعض عن المقولة التي نشارك في تأييدها ، ألا وهي أن الوقت قد حان لحظر التجارب النووية كافة . وتفيد هذه المقولة عن حق بأن المنافع التي تفضي اليها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أكبر كثيرا من المزايا التي يمكن تحقيقها من وراء برنامج محدود للتجارب النووية . وواضح أن الادارة الجديدة في واشنطن منقسمة بصدد هذه المسألة . وسيتخذ الرئيس كلينتون بنفسه القرار الأخير . وسيتعين عليه أن يختار بين أن يدخل التاريخ كآخر رئيس بعد الحرب أجرى التجارب النووية أو كأول رئيس لم يفعل ذلك . والخيار له .

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها لي .

وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم . هل من وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟

أعطي الكلمة لممثل بلغاريا .

السيد دوبريف (بلغاريا) (الكلمة بالانلكيزية): السيد الرئيس ، سبق للوفد البلغاري أن أعرب عن تهنئته بمناسبة رئاسة كندا للمؤتمر ، لكن اسمحوا لي أيضا بصفتي الشخصية أن أكرر دعمنا الكامل لكم في الاضطلاع بالجزء المتبقي من مهمتكم الجليلة .

واسمحوا لي أن أعبر عن شكري العميق على كلمات الترحيب التي وجهتموها ، أنتم وسائر الزملاء الى شخصي ، إنه لشرف لي أن أشارك في أعمال مؤتمر نزع السلاح ، الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة لتحديد الأسلحة في مفاوضات نزع السلاح وتقدر حكومتي

تقديرا عاليا الدور الرئيسي الذي يواصل مؤتمر نزع السلاح أداءه في تعزيز السلم والأمن الدوليين .

وأتعهد لكم ، سيادة الرئيس ، ولجميع الزملاء في هذه القاعة ، بتعاوني وتعاون وفدي الكامل في تعزيز أعمال المؤتمر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل بلغاريا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى شخصي والى وفد بلدي .

وسأنتقل الآن الى المسألة التي أعلنت عنها في بداية الجلسة . واعتزم الآن أن أعرض على المؤتمر اعتماد التوصية الواردة في الفقرة ١٣ من التقرير المرحلي عن الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء العلميين المخصص ، بشأن مواعيد الدورة القادمة للفريق ، وهي من ٢٦ تموز/يوليه الى ٦ آب/أغسطس . فإذا لم يكن هناك اعتراض ، فإني سأعتبر أن المؤتمر يعتمد هذه التوصية .

وقد تقرر ذلك .

كما تعلمون ، فإن المشاورات جرت لتقديم موعد الجلسة العامة التي كان مقررا عقدها يوم الخميس ٢٧ أيار/مايو ليصبح الثلاثاء ٢٥ أيار/مايو . وقد أبدى معالي وزير خارجية النرويج السيد جوهان جورغن هولست رغبته في التحدث الى المؤتمر في تلك المناسبة . وقد فهمت أن الأعضاء قد تفضلوا بالموافقة على تقديم موعد الجلسة العامة . وبالتالي ، فإننا سنعقد الجلسة العامة للأسبوع المقبل يوم الثلاثاء ٢٥ أيار/مايو .

وقد تقرر ذلك .

وأنتقل الآن الى الورقة غير الرسمية التي عممتها الأمانة وهي تتضمن الجدول الزمني للجلسات التي يعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية في الأسبوع المقبل . والجدول الزمني هو إرشادي كالعادة ، ويمكن تغييره إذا دعت الحاجة . وعلى هذا الأساس أقترح أن نعتمد الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

كما تعلمون فإن فترة رئاسة كندا للمؤتمر ستنتهي هذا الأسبوع . وأعلم أن السفير شانون سيكون راغبا لدى عودته في مشاطرتكم وجهات نظره بشأن عدد من المسائل الموضوعية المعروضة على المؤتمر .

ولذلك ، فإني لن آخذ من وقتكم اليوم أكثر من ذلك . بيد أني أود أن أعرب عن تقدير وفدي لجميع الوفود المشاركة في أعمال المؤتمر لتعاونها ومساعدتها أثناء فترة الرئاسة الكندية للمؤتمر . وأود كذلك أن أنقل الى السفير هو زيتونغ ممثل الصين ، رئيس المؤتمر القادم ، أطيب تمنياتنا بالنجاح في مسؤولياته الجديدة التي أثق أنه سيضطلع بها عن دراية بالنظر الى ما يعرف به من خبرة وكفاءة دبلوماسية .

وأود أن أشير قبل اختتام الجلسة الى أنه كما اتفقنا ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٥ أيار/مايو ، في تمام الساعة ١٠/٠٠ . وأرجو أن تتمكن الوفود من الالتزام بهذا الموعد لتمكين وزير خارجية النرويج من القاء بيانه في الموعد المقرر .

وبهذا تنتهي أعمالنا لهذا اليوم ، وسأعلن الآن فض هذه الجلسة العامة .

فضت الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥